معصومه جعل الحكم والالم يكن ما قصد به اجادة لازم الحكم خبرا وليس كذلك لزعمهم خبرية الصلة لكون نسبتها ليست مقصودة بالذات تأمل نفع التسهيلية صلة فتكون مستثناة من الانشائية نحو ازمنكم لمن يبسط يمينه وقيل الصلة جملة الجواب وهي خبرية قوله فلا يجوز اجراء الذي به الحكية تذكر الخيال الاشارة الوانه لا فرق بين الطلبية وغيرها وفي غير الطلبية يجوز الانشائية لغطا ومعنى وفقط قوله فترجح على اختيار قولي الاول وعلى ان الصلة ازورها وخبر لطلوبه ومعمولها معترضة قوله وان تكون غير تعجبية اي لما في التعجب من الابهام المنافي للتعريف لانه انما يكون فيما خفي سببه فيجيء ابهام مناف لما يقصد بالصلة من التبيين قوله وان لا تستعمل على كلا ما سبق من الشروط او ان لا تكون على مثلة لكراهة نحو جاء الذي حاجبا وعينيه قوله اسم الفاعل واسم المفعول اي الذين يراد بهما الحدوث فاريد بهما الثبوت كالموصولة والصفة كانت الداخلة عليهما حرف تعريف لصيرورتهما حينئذ صفة مشبهة قوله وجاء المنع اي منع كونها صلة الا لو وجه الجواز بتنزيله الفعل منزلة اسم الفاعل وبعضهم الظاهر باطراد مخالفا ادعى التبعيض فانه يرجع الظاهر باطراد الا مسئلة الحد الاكمل قوله نحو ابكم واجرع وصاحب فابكم مؤنثها وهو في الاصل وصف لكل ما عاز منطيق من العاهة ثم غلب على الارض المتسعة واجرع مؤنثه جرعاء وهو في الاصل كل مستو ثم غلبت عليه الاسمية فصار مختصا بالارض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئا وصاحب في الاصل وصف للفاعل ثم غلب على راكب الابل وغيره وعلى رأس الجبل قوله الشاطبي والدليل على ان هذه الاسماء انسلخ عنها معنى الوصفية انها لا تجري صفات على موصوف ولا تتحمل ضميرا قوله الخفيف اي حذف الموصولية وحذف الاسمية الصورية قوله اي صلة الموصول

نحو الضمير عايطة الى وكونها موصولة يجب الاجمال قوله يعرب الافعال مزاضافة الصفة المرالموصوف وبمعنى مزوة يكون ما شبهها الاد العطف كما في الابتيز السابقتين قوله التي حكومته بادغام الى التاء وعدمه بخلاف الحرفية فانه يجب ادغامها تغليبا لكثرة الاستعمال قوله وهو مخصوص عند الجمهور بالضرورة هي عندهم ما وقع في النثر وعند ابن مالك ما يظطر اليه الشاعر ولم يجد عنه محلصا ولهذا قال لتمكنه مزان يقول الم يمض فلم يتوار داعلى محذوف قوله وقال البعض الكوفيين اي هو جواز اختيارا لان الصلة لا تزال كوفيين لا يقولون بها كما في النصيح قوله مرلا تزال شاكرا على الجد الخ اي الذي معه وجب تقدير الهاء لو اسما لما تقدم فيكون مستثنى من اطلاقهم ان الضمير اذا وقع صلة وجب تقديره بالفعل الا اسم وحرف جر فيجوز وجهان قوله خلافا لابي حيان في رده عليه قوله جسم على ابهم افعل الاتم لانا بيه مبنية عليه وغير الموصولة لا تبنى قوله لا تستعمل الا مشركا او استعمالها الموصولة جائز اغير في الاجود ولا ينبغي استعمالها نكرة او حالا او وصلة لنداء ما فيه ال قوله وتكون بلعط وتحذف الخ اشار بالدخول على ما الى ان وجه الشبه بما فاقصر والابهام موضوعة لغير العاقل فلو ابى لها وما مبنية مطلقا او مبنية في حالة معربة في غيرها قوله لمخالفتها التي ذلك قوله اذا استثنيه الرفع في اذا فاء فارض بما يتفاقد قوله يشونها ويجمعونها يقال اشاز وابشوز واباز وعلى ذلك فلا تكون من المشترك وبعضهم يجعلها حينئذ للتانيث والتعريف بالصلة او بنية الاضافة اذا قطعت عنها قوله واعرب الخ ان قلت سبب البناء وهو الافتقار موجود في هذه الاحوال فلما بنيت مطلقا اذ سبب البناء مانع من الاعراب المانع والقاعدة عندهم تقديم على المقتضي ذات اجاب عن مثل ذلك

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)